

قراءة الصحف: 22 باكالوريا مزورة بالأقسام التحضيرية وتوافق حول الهندسة الحكومية

نستهل قراءة الصحف اليومية، الصادرة يوم الجمعة 20 شتنبر 2019، بتقارير وأخبار متنوعة، منها التي تحدثت عن "توافق حول الهندسة الحكومية"، و"بلوكاج في مشاورات التعديل الحكومي" و"يتيم خارج التعديل الحكومي".
وتفاصيل أوفى نعرضها لكم في العناوين التالية:

22 باكالوريا مزورة بالأقسام التحضيرية

البداية مع يومية "الصباح" التي أوردت أن مصالح وزارة الشؤون الخارجية والتعاون وسفراء فرنسا ومالي بالرباط، تسلمت بداية الأسبوع الجاري، ملفا وصف بالفضيحة المدوية بقطاع التعليم، يتضمن بيانات وهويات ومعدلات تلاميذ من المغرب ودول من جنوب الصحراء، حيث تلاعبت مؤسسة خاصة بالبيضاء في شهادات البكالوريا المتعلقة بهم لتسجيلهم في سلك معين من أسلاك الأقسام التحضيرية.
ووضع تجمع آباء وأولياء طلبة الأقسام التحضيرية (مسلك الاقتصاد والتجارة التخصص التكنولوجي) نسخا من طلب تحقيق لدى وزارة التربية الوطنية (الكتابة العامة والمفتشية العامة) ووزارة الداخلية في شخص والي جهة البيضاء سطات، بعد أن توصلوا إلى لائحة من 22 تلميذا سجلوا في سلك للأقسام التحضيرية بطريقة تدليسية، حسب الآباء أنفسهم، تهدد سمعة هذه الأقسام النوعية في المغرب.

حذف وزارات في التعديل الحكومي

ومن نفس الصحيفة نقرأ كشفت مصادر مطلعة في الصباح، أن الهيكلية الحكومية التي عرضها سعد الدين العثماني، على زعماء الأغلبية في أول اجتماع عقده مع كل واحد منهم على انفراد، ستعصف بقطاعات حكومية بأكملها، وسيتم دمجها في وزارات أخرى، ستتحول إلى أقطاب كبرى.
وستكون وزارة الشغل والإدماج المهني والتأهيل المهني، أول ضحية في مسار التعديل الحكومي المرتقب، إذ تروج في كواليسه، أن الوزارة التي لم يستطع محمد بنيم تحريكها، سيتم حذفها، شأنها في ذلك شأن وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، التي قادتها بسيمة الحقاوي إلى الهاوية، وأدخلتها في بحر من المشاكل ولم تستطع حل إلا ملفات قليلة، صغيرة الحجم، فيما الملفات الكبرى التي كلفت بها، لم تقدر على فك أسرارها، ودخلت في منطق تبادل التهم مع قطاعات حكومية أبرزها وزارة الداخلية.

"بلوكاج" مشاورات التعديل الحكومي

ومن يومية "الأخبار" نقرأ نقلا عن مصادر من الأغلبية الحكومية، وجود تعثر في مشاورات التعديل الحكومي، بين رئيس الحكومة، سعد الدين العثماني، والأمناء العاممين لأحزاب الأغلبية، بسبب خلافات حول الهيكلية الحكومية، وتشبث حزب العدالة والتنمية بجميع الحقائب الوزارية التي يشغلها حاليا.
وسجلت المصادر وجود تأخر في إجراء التعديل الحكومي، قبل الافتتاح الرسمي للسنة التشريعية، يوم الجمعة 11 أكتوبر المقبل.

وأكد امحمد العنصر، الأمين العام لحزب الحركة الشعبية، في اتصال مع «الأخبار»، صباح أمس الخميس، أن رئيس الحكومة لم يطلع زعماء الأغلبية على الهيكلية الحكومية المقترحة، قبل مناقشة توزيع الحقائب الوزارية، مشيرا إلى أن مشاورات الجولة الأولى لم تسفر عن أي اتفاق حول الهيكلية الحكومية، حيث تكلف رئيس الحكومة بإعداد تصور أولي حول هذه الهيكلية.

ترقب خروج حكومة العثماني المعدلة قبيل افتتاح الدورة التشريعية

وإلى صحيفة المساء، نقرأ أن مصادر عليمة كشفت أن عددا من القطاعات الحكومية تشهد تحركات تؤكد أن عددا من الوزراء باتوا على يقين بقرب إعفائهم بمناسبة التعديل الحكومي المقبل.
وأكدت مصادر "المساء" أن بعض أعضاء الحكومة بدؤوا يحزمون حقائبهم ويرتبون الملفات كانت بحوزتهم، استعدادا لمغادرة سفينة حكومة العثماني، بعد فشلهم في تدبير الملفات التي أسندا إليهم.

استقالة فرج تعري جيوب مقاومة الإصلاح الضريبي

ومن نفس الصحيفة نقرأ أنه في الوقت الذي يسعى المغرب إلى وضع قانون إطار للنظام الضريبي، عبر جعله أكثر عدلا لجميع المغاربة، كشفت استقالة عمر فرج، المدير العام للضرائب، وجود خلافات داخل الوزارة وخارجها

بين هذا الأخير ومحمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية ومسؤولين آخرين، وذلك حول الإصلاح الجبائي الذي يجري الإعداد له لمحاربة التهرب الضريبي والغش. وكشف محمد دعيدية، الكاتب العام للنقابة الوطنية الديمقراطية المالية، في تصريح لـ"المساء"، أن من دوافع استقالة فرج خلافه مع محمد بنشعبون وزير المالية، حول الإصلاح الضريبي.

توافق حول الهندسة الحكومية

ونختم جولتنا من يومية "الأحداث المغربية" التي أوردت أن كتمان سير مشاورات تشكيل الحكومة تغضب الكثيرين. داخل حزب العدالة والتنمية نفسه، ارتفعت أصوات تشتكي من جدار السرية المضروب على هذه المشاورات، والأمر الأكثر سرية هو الأسماء المعنية بالتعديل. وإن كان شكل الهندسة الحكومية قد تم التوافق حوله، فإن اقتراح المستوزرين عن كل حزب مشارك في التحالف الحكومي لا زال بعيدا، مصدر مقرب من رئيس الحكومة أكد في حديث مع الأحداث المغربية أن موضوع التعديل الحكومي محصور بين الملك والعثماني.